

وزيرة التضامن: الزيادة السكانية تلتهم ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

شاركت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، في مؤتمر الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تحت عنوان "تفعيل دور الشراكة بين منظمات العمل الأهلي والمنظمات الحكومية في التصدي للمشكلة السكانية وجائحة كورونا".

وشارك في المؤتمر الدكتور طلعت عبد القوي عضو مجلس النواب ورئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والدكتور حسن راتب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية، والدكتور مجدي عاشور ممثلًا عن دار الإفتاء، والأنبا بولا أسقف طنطا وتوابعها، والدكتور مجدي عاشور ممثل دار الإفتاء، والدكتور عاشور عمري رئيس جهاز محو الأمية وتعليم الكبار.

وأكدت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، أن الدولة بكل مؤسساتها المعنية تعكف لإعداد الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنظيم الأسرة ٢٠٢١-٢٠٢٣، مشيرة إلى أن تلك القضية تلتهم كل ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلقى بانعكاسات سلبية خطيرة على كل القطاعات الحيوية "التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والبيئية".

وأضافت أن مصر منذ عقود تسعى لمحاصرة الزيادة السكانية، إلا أن النجاحات التي حققتها كانت جزئية ومرحلية ولم تنسم بالاستدامة والاستمرارية، حتى وصل عدد السكان حاليا لـ ١٠٢ مليون نسمة" رغم أن عدد السكان المستهدف في خطة السكان التي أعلنتها الحكومة عام ٢٠١٥، هو ٩٤ مليون نسمة خلال عام ٢٠٢٠.

وقالت إن هناك ٣.٨ مليون أسرة مستفيدة من برنامج "تكافل وكرامة" من بينهم ٦٢% يعانون من الأمية وهو تحدي يجب مواجهته من خلال تكاتف كل الجهود باعتباره أحد أهم أسباب الزيادة السكانية.

وأوضحت القباج أن وزارة التضامن الاجتماعي بحكم طبيعة عملها الخدمي للمواطنين في كل ربوع الجمهورية ترصد تناميًا كبيرًا في المفاهيم الاجتماعية والثقافية الخاطئة والمتوارثة التي تشجع على الإنجاب مثل مفهوم "العيال عزوة"، وتفضيل الولد عن البنت، واعتبار المرأة مسئولة عن جنس المولود، والسند في عدد الأولاد، وغيرها من المفاهيم الخطيرة التي تركز المشكلة وهو ما يحتاج إلى تكاتف وعمل غير نمطي وإبداعي لمواجهتها، مع توحيد الرسالة الاجتماعية والثقافية والإعلامية الموجهة للجمهور في كل القطاعات المعنية الحكومية والأهلية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من الانخفاض النسبي في متوسط عدد الأطفال لكل سيدة من ٣.٤ في عام ٢٠١٧ إلى ٢.٩ في عام ٢٠٢٠، إلا أن الطريق مازال طويلاً، ويحتاج إلى مزيد من العمل، ليس فقط الدؤوب بل الذكي والفعال أيضاً للوصول إلى المعدل المستهدف لمصر في عام ٢٠٣٠، وهو ٢.٤ طفل لكل سيدة.

وقالت إن النظرة التحليلية للهرم السكاني في مصر تشير إلى أن الفئة العمرية الأكثر عددًا، التي تمثل قاعدة الهرم السكاني في مصر هي الفئة العمرية دون سن التاسعة تمثل ٢٨% من التعداد السكاني، وهذه الفئة ستكون في سن الزواج والإنجاب اعتبارًا من سنة ٢٠٣٠ إلى ٢٠٤٠، بما ينذر بحدوث زيادة كبيرة في المواليد في هذه الفترة، وهو الأمر الذي يستدعي معه أن تمتد جهود التوعية بالقضية السكانية لفئات عمرية أقل وبأساليب إبداعية مبتكرة.